الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

نقاشات فكرية وسياسية مع الدكتور فاضل الجلبي

عن احداث العراق التاريخية ودور الراحل كامل الجادرجي في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية

الدكتور فاضل الجلبي وموقفه من الأستاذ كامل الجادرجي ومن ثورة تموز ١٩٥٨

(الحلقة السادسة)

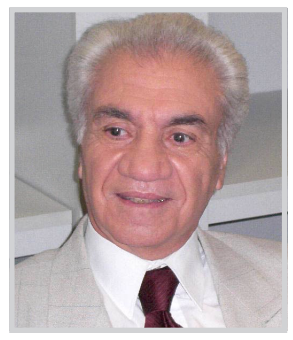

كاظم حبيب

شاركت عدة أحزاب في التحضير لثورة تموز ١٩٥٨ هي: الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردي. وقد شاركت الأحزاب الأربعة الأولى في عضوية اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني ، في حين شارك الحزب الديمقراطي الكردي (الكردستاني فيما بعد) بشكل غير مباشر وعبر علاقة نظمت له مع الحزب الشيوعي العراقي بسبب اعتراض حزب البعث وحزب الاستقلال على مشاركته في اللجنة العليا. وهذا يعني أن الحزب الوطني الديمقراطي لم يكن مؤيداً للعملية العسكرية التي جرت في الرابع عشر من تموز لإسقاط نظام الحكم السياسي غير الديمقراطي والملكية حينذاك حسب ، بل كان مشاركاً فعلياً وأساسياً في التهيئة والتمهيد ثم التحضير الفكري والسياسي للخلاص من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي سادت العراق في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة للعهد الملكي. وكان الحزب الوطني الديمقراطي ممثلاً برئيس الحزب حينذاك ، الأستاذ كامل الجادرجي ، في اللجنة العليا للجبهة. وكان من أبرز من اكتوى بنار انقلاب ١٩٣٦ وتعلم منها الكثير وعاش تجربة انقلاب ١٩٤١ وما سبقه وأعقبه من أوضاع شاذة. وبالتالي كان من الذين أكدوا ضرورة تسليم الحكم للمدنيين في أعقاب نجاح الانتفاضة العسكرية بقيادة حركة الضباط الأحرار ورئيسها الزعيم الركن عبد الكريم قاسم. وحين انتصرت ثمنى على قاسم أن يسلم السلطة إلى المدنيين لا أن تتشكل حكومة برئاسة قاسم تضم إليها مجموعة كبيرة من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني ، ولكن مجلس الوزراء خلا من ممثلي الحزب الشيوعي العراقي. ونشأ موقف الأستاذ كامل الجادرجي المعارض لاستمرار الحكم برئاسة قائد عسكري عن مسألتين ، وهما: التجربة التي عاشها سابقاً ، والاتفاق الذي تم مع قاسم ، على أن يكون الحكم في العراق بعد سقوط الحكم الملكي جمهورياً ومدنياً لا عسكرياً. كان الأستاذ كامل الجادرجي غير مرتاح من مشاركة الحزب الوطني الديمقراطي في حكم يرأسه عسكري حتى لو كان قائد الثورة من الشخصيات الوطنية التي لا يرقى لوطنيتها الشك ، إلا أنه يبقى عسكرياً واحتمال تحوله إلى شخصية تمارس سياسات فردية أمر ممكن ، كما حصل في السابق ، بسبب الذهنية العسكرية عموماً. ولكنه وافق على مضض بسبب رغبة قيادة حزبه ، ورفض المشاركة في مجلس الوزراء شخصياً.

تابع الأستاذ كامل الجادرجي من خارج الحكومة الوضع في العراق عبر أربعة مستويات:

١- ما كان يجري في الشارع العراقي من قبل أوساط واسعة من الشعب العراقي التي كانت تدار وتوجه من عدد من الأحزاب السياسية.

٢- ما كان يجري من جانب الأحزاب السياسية لا على مستوى الجماهير الواسعة حسب ، بل وفي إطار ذات الأحزاب والصراعات في ما بينها والتي كانت تنتقل بسرعة وإصرار إلى الشارع العراقي والعالم العربي.

٣- وما كان يجري في أوساط الحكومة ودور رئيس الوزراء الرئيسي والأساسي في كل القرارات والإجراءات التي تتخذ وغياب أي دور حقيقي للحكومة ذاتها أو لمجلس السيادة الثلاثي.

٤- كما كان يراقب بعناية الدور الإقليمي الذي كانت تؤديه كل من إيران وتركيا من جهة ، والدول العربية ، وخاصة القومية منها والخليجية ، ومعها السعودية، وانعكاسات ذلك وتأثيراته على الساحة السياسية العراقية ، إضافة الى تتبعه للدور الدولي ودور شركات النفط الاحتكارية.

لم تكن هذه المراقبة بعيدة عن المشاركة في ما يجري في العراق ، بل ارتبطت باتخاذه موقفاً واضحاً وصارماً من العملية السياسية الجارية ومن دور عبد الكريم قاسم. وكان يشاهد بوضوح عدة مؤشرات لا يمكن لمن يخوض العملية السياسية اليومية والمزدحمة بالأحداث والمشكلات ، أو من كان يشكل جزءاً من الحكومة مشاهدتها بعين مدققة وناقدة. فقد لاحظ الأستاذ الجادرجي ما يلي:

١- إن الشارع العراقي بدأ يسيطر على العملية السياسية ، وفي هذه الظاهرة خطر سيادة الفوضى واحتمال كبير في الوقوع بانحراف صوب اليسار أو صوب اليمين حيث يفقد الحكم البوصلة الضرورية لدفع العملية بالاتجاه الصحيح ، إذ يمكن أن يفقد المسؤولون القدرة في السيطرة على وجهة المسيرة والعوامل الفاعلة فيها ونتائجها أو عواقبها.

٢- وقد تلمس الجادرجي إن الشارع وعدداً من القوى والأحزاب السياسية بدأت تمجد قائد الثورة بصورة غير اعتيادية وتجعل منه قائداً استثنائياً يصعب رد قراراته (الزعيم الأوحد) أو أقواله ، إذ تتحول كلها إلى قوانين ملزمة وإلى فردية طاغية تسقط العمل الجماعي المنشود. ولم يكن هذا التشخيص ناجماً عن غيرة أو حسد لجماهيرية القائد من جانب الجادرجي ، كما حلا للبعض تسميته بتحليل مسطح ، بل لإدراكه مخاطر دفعه إلى الفردية والاستبداد من خلال عملية تقديس أو عبادة الفرد.

٣- إن الأحزاب السياسية ، ولم تمض فترة طويلة على نجاح الثورة ، بدأت تخوض صراعاً في ما بينها على السلطة وعلى اتجاهات سياسة الحكم بالاتجاهين اليميني أو اليساري من دون أن يكون للدولة رأي في المسيرة المنشودة بسبب غياب مؤسسات الدولة الديمقراطية وغياب الدستور الديمقراطي.

٤- وتلمس الجادرجي بحس ديمقراطي سليم ، ما يجري على صعيد الحكم من صراع بين العسكر على الدور الأول لقائد الانتفاضة المسلحة أو لنائبه عبد السلام محمد عارف ، ثم انقسام الشارع العراقي إلى أكثرية مع قاسم وأقلية مع عارف ، ولكنه تلمس العواقب الوخيمة لمثل هذا الانقسام ، خاصة بعد أن اتخذت الدول العربية موقفاً واضحاً مناهضاً لقاسم ومؤيداً لعارف.

٥- كما أدرك بوضوح أن قاسماً غير مستعد على تسليم الحكم للمدنيين ولا إلى التحول صوب الحياة المدنية والدستورية ولا إلى إقرار دستور ديمقراطي برغم التكليف بوضع هذا الدستور. إذ بدأ قاسم يعتقد جازماً بأنه الشخص الوحيد القادر على حماية الثورة وأنه الوحيد القادر على فهم الشعب وحاجاته ، وبالتالي لا يمكن الاطمئنان للآخرين. وهي سمة تصاحب الذهنية العسكرية والروح الفردية حين يكون الفرد في السلطة.

٦- ثم كان الجادرجي يتابع بدقة مجرى العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأدرك المخاطر الجدية لغياب المؤسسات الدستورية والديمقراطية والحياة البرلمانية وقانون ينظم عمل الأحزاب السياسية من دون تدخل من وزارة الداخلية أو من قاسم مباشرة في التأثير على قرارات وزارة الداخلية بشأن إجازة الأحزاب أو حرمانها من الشرعية في العمل السياسي.

٧- ثم لاحظ بوضوح كيف بدأ قاسم يستثمر الصراع بين الأحزاب السياسية لإضعافها والسعي لتعزيز موقعه في السلطة.

إن هذه وغيرها من الظواهر التي تراكمت تدريجياً ، بما في ذلك مجرى الصراع بين الشيوعيين والبعثيين والقوميين حول الوحدة والاتحاد ، وفي حقيقة الأمر حول السلطة السياسية واتجاه التطور ، ومن ثم دور الإسلام السياسي الجديد في مناهضته لقانون الأحوال المدنية ، ثم طريقة الحوار مع شركات النفط الأجنبية والموقف من المسألة الكردية أو طرح موضوع "استعادة" الكويت ، ثم بقاء أجهزة الدولة على تكوينها السابق بشكل عام لم تكن لتحصل لو أن عبد الكريم قاسم قد بادر إلى تسليم الحكم إلى جبهة الاتحاد الوطني وسحب جميع العسكريين من دفة الحكم وعاد بهم إلى ثكناتهم ومنحهم دور تأمين الحماية للحكم الجديد ، كما دعا إلى ذلك الأستاذ كامل الجادرجي ومعه بعض القوى السياسية ، قد وضع اللبنات الفعلية لانهيار ثورة تموز. لم يكن الجادرجي عنيداً في رفضه التعاون الشخصي المباشر وفيما بعد حزبه مع قاسم ، كما يحلو للبعض الإشارة إليه ، بل عن قناعة بأن الطريق الذي اختاره قاسم لن يوصل العراق إلى شاطئ السلام. وكانت هذه القناعة موجودة لدى الحزب الشيوعي العراقي الذي أكد أكثر من مرة وفي أكثر من تقرير على ضرورة وضع الدستور الدائم والعودة بالبلاد إلى الحياة المدنية والدستورية. ولكنه لم يكن بتلك الصلابة التي وقف بها واتخذها الجادرجي.

لم يكن كامل الجادرجي ضد قانون الإصلاح الزراعي ، كما لم يكن ضد إلغاء قانون العشائر أو ضد أي من تلك القوانين التي صدرت عن السلطة السياسية حينذاك وتستجيب لمصالح الشعب والحركة الوطنية العراقية ، بل كان يريدها أن تصدر عن سلطة تشريعية شريعة ديمقراطية منتخبة تقود البلاد إلى شاطئ الأمن والسلام ، بدلاً من خلق التناقضات والصراعات والنزاعات بين القوى والأحزاب السياسية المختلفة ثم ممارسة الحكم الفردي من خلال غياب الوحدة الوطنية.

كم كان مجحفاً وبعيداً عن الموضوعية والعلمية حين اتهم كامل الجادرجي بالغيرة والحسد من جماهيرية قاسم ، في حين كانت خشية الجادرجي تنبع من تنامي تقديس الفرد على الشرعية والديمقراطية في البلاد ومستقبل العراق ، إذ أن تجربته الذاتية وتجارب العالم كانت تؤكد ، ولا تزال تؤكد ، حتمية تحول العسكريين أو الحكام إلى النهج الفردي في الحكم وإلى الاستبداد حين يبدأ الشارع يمارس عملية تقديس الفرد تقديس قاسم ، شاء قاسم ذلك أم أبى. تجارب كل الدول والشعوب تؤكد ذلك دون أدنى ريب.

لم تسقط ثورة تموز بفعل التآمر الخارجي أساساً ، بل بفعل غياب الوحدة الوطنية والحياة المدنية والدستورية والديمقراطية البرلمانية ، وسيادة الفردية والتغاضي عنها ودور الشارع غير المنظم والفوضوي في التأثير على الأحداث يسرة أو يمنة ، إضافة إلى الصبيانية السياسية التي تميزت بها وممارستها الأحزاب الوطنية العراقية حينذاك. وهذه الوقائع الحية عجز الدكتور فاضل الجلبي عن استيعابها ، لأنه لم يكن سياسياً ديمقراطياً محنكاً ولا واعياً لما كان يجري حينذاك ولم يع بأي حال العوامل الجوهرية التي كانت تحرك الأستاذ كامل الجادرجي وتعبر عن حرصه على إعادة تجربة عام ١٩٣٦ أو تجربة ١٩٤١ ، والتي عادت فعلاً ولكن بصورة أكثر مرارة وأشد عدوانية وشراسة. لم يكن عيباً أن يطالب الأستاذ كامل الجادرجي وبقية القوى الوطنية العراقية بالحكم المدني وأخذه بأيديهم بدلاً من بقاء الحكم بيد العسكر ، بل كان العيب في استمرار العسكر في الحكم بعد تلك الثورة المظفرة ، إذ كان عليهم أن يختفوا في ثكناتهم بعد أن أدوا المهمة بنجاح.

لم يكن كامل الجادرجي ضد قانون الإصلاح الزراعي ، كما لم يكن ضد إلغاء قانون العشائر أو ضد أي من تلك القوانين التي صدرت عن السلطة السياسية حينذاك وتستجيب لمصالح الشعب والحركة الوطنية العراقية ، بل كان يريدها أن تصدر عن سلطة تشريعية شريعة ديمقراطية منتخبة تقود البلاد إلى شاطئ الأمن والسلام ،

ثورة تموز لم تحقق أهدافها ، برغم أنها قد بدأت بذلك بسبب زخم الاندفاع الثوري والشارع العراقي ودور بعض الأحزاب السياسية بطرح الشعارات أو برنامج جبهة الاتحاد الوطني ، لا لأن الأستاذ كامل الجادرجي لم يقف إلى جانب قاسم ، بل لأن قاسم لم يقف إلى جانب الديمقراطية والحياة المدنية والدستورية ، ولأن الفوضى ورغبة كل حزب من الأحزاب السياسية في التحكم بوجهة التطور قد أدت إلى تدهور الأوضاع. وإذ رفض الأستاذ كامل الجادرجي أن يقف حزبه إلى جانب تلك المسيرة التي بدأت تتشوه وتسير في طريق مسدود ، قاد صديقه ورفيق نضاله الطويل ، وربما بتحريض من قاسم ، الأستاذ الراحل محمد حديد ، ومعه مجموعة من كوادر الحزب ، انشقاقاً في الحزب وتم تشكيل الحزب الوطني التقدمي. وقد تشكل الحزب الجديد بقيادة الأستاذ الراحل محمد حديد. وكان الهدف من وراء ذلك تأييد عبد الكريم قاسم ومحاولة قيادة البلاد من خلال التأثير على قاسم ، ولكن لم تستطع إيجابية الأستاذ محمد حديد ولا ديمقراطيته المعروفة لنا جميعاً دفع البلاد باتجاه المدنية والسيطرة على فردية قاسم ، ما جعل المسيرة أكثر تعقيداً ، وجعل من قدرة الأستاذ كامل الجادرجي في التأثير على قاسم أكثر صعوبة بعد انشقاق حزبه ، برغم ما يقال عن احترام قاسم للراحل الجادرجي ، إذ لم تكن المسألة بالنسبة للجادرجي مدى احترام قاسم له ، بل كانت مدى إمكانية تجنيب البلاد المصائب التي وقع فيها العراق فيما بعد. لقد دب الاختلاف في قيادة الحزب الوطني الديمقراطي ، وهو أمر طبيعي ومحتمل بالنسبة إلى جميع الأحزاب. ولكن علينا أن نقف بحيادية عالية ، ونحن من خارج هذا الحزب ، لنقدر من كان على حق بعد مرور ٥٠ عاماً على الثورة. لقد كانت توقعات أو قل تنبؤات الأستاذ الجادرجي واقعية حين أكد إلى أن استمرار الحكم بقيادة العسكر سيقود البلاد إلى كارثة برغم ما تحقق في البداية من نجاحات في إصدار جملة من القوانين والقرارات والإجراءات المهمة على الصعيد الداخلي والدولي. وعلينا الآن أن نقول بوضوح بأن الذي اعتقد بإمكانية استمرار المسيرة على ذات الشاكلة سيقود البلاد إلى النتائج المرجوة ، كان على خطأ جسيم.

لم يستطع الدكتور فاضل الجلبي ، بعد مرور خمسين عاماً على تلك الانتفاضة ثم محاولة تحويلها إلى ثورة شعبية أو جذرية ، أن يعي التجربة بعمق وأن يحللها بعقل بارد وقلب دافئ على الشعب ومصالحه ، بل غاص في مستنقع الحقد والكراهية إزاء الأستاذ كامل الجادرجي ، وهو أمر بعيد كل البعد عمن يدعي العلمية والموضوعية والخبرة السياسية!

لا بد من أن أشير هنا إلى أن كل الأحزاب السياسية التي شاركت في الحياة السياسية حينذاك، سواء أكانت ممارستها للحكم مع عبد الكريم قاسم ، أم في تأييدها لسياسات عبد الكريم قاسم ، وهو شخصية وطنية لا أحد يشك بوطنيته ونواياه الحسنة ، ولكن الطريق إلى جهنم غالباً ما يمر عبر النوايا الحسنة ، قد ارتكبت الكثير من الأخطاء ومارست سياسات تدلل عن طفولة يسارية ، مثل الحزب الشيوعي العراقي ، أم سياسات يمينية مغرقة في اليمينية والشوفينية القاتلة والعنف ، كما في حزب البعث والقوى القومية وحزب الاستقلال ، أم في سياسات إسلامية متطرفة في عدائها للحداثة والديمقراطية وحرية المرأة ، كما في موقف القوى الإسلامية السياسية ، الشيعية منها والسنية ، أم في سياسات متعجلة في الحصول على الحقوق المشروعة ، كما في الحزب الديمقراطي الكردستاني وثورة أيلول ١٩٦١ ، برغم عدالة المطالب التي كانت تطرحها. ويبدو لي بأن الموقف السلبي الذي اتخذه الأستاذ كامل الجادرجي من حكومة وسياسات عبد الكريم قاسم غير الدستورية والفردية كان سيكتب له النجاح لو تسنى للقوى السياسية الأخرى أن تدرك ما كان يدور في بال الأستاذ الجادرجي حينذاك من أفكار لتتفق معه في ضرورة مغادرتها أو مغادرة العسكر للحكومة ، ومنهم قاسم نفسه ، والطلب المشترك في إعادة النظر في وجودهم في السلطة وتسليم الحكم للقوى والأحزاب السياسية العراقية حينذاك من خلال التعجيل بوضع الدستور الجديد وإجراء الانتخابات وفرض عملية التداول السلمي والديمقراطي للسلطة.

لقد تحول الدكتور فاضل الجلبي بقدرة قادر من معارض لسياسات قاسم في النفط والإصلاح الزراعي وبعض القضايا الاجتماعية إلى مؤيد لها وإلى قاسمي النزعة والاتجاه دفعة واحدة ، ونحن نعرف مواقفه السابقة تمام المعرفة ، إضافة إلى معرفتنا بمواقفه من سياسات ومواقف الأستاذ كامل الجادرجي ، وهو أمر يعبر عن شخصية الدكتور الجلبي فاضل. ولكن الحراب التي وجهها إلى صدر الأستاذ الراحل كامل الجادرجي عادت إلى نحر الجلبي وأصابته بالصميم ، وأتت ، كما أرى ، على صدقيته.

لا يمكن أن يكون الأستاذ الجادرجي بدون أخطاء أو مزاجية ، فليس هناك من هو معصوم عن الخطأ أو المزاجية ، ولكن ارتكاب الخطأ في إطار الاجتهاد السياسي المخلص شيء ، وتوجيه الاتهام بتخريب الحياة السياسية بسبب تلك الأخطاء أو حتى بدون سبب شيء آخر. فإذا كان الأول ممكناً ويمكن توجيه النقد بسببه ، فأن الثاني إساءة سياسية وأخلاقية غير مقبولة أياً كان مرتكبها. ثورة تموز لم تعجز عن تحقيق أهدافها بسبب الأستاذ كامل الجادرجي ، بل انهارت بسبب سياسات عبد الكريم قاسم ، ومعه سياسات الأحزاب الوطنية العراقية وسياسات القوى القومية العراقية والقوى والدول القومية العربية على نحو خاص ، إضافة إلى التآمر الإقليمي والدولي على حكومة قاسم.

الجادرجي والحركة الوطنية والديمقراطية في العراق

حين يكتب تاريخ العراق في القرن العشرين سوف لن يكون في مقدور أي باحث تجاوز مجموعة من الشخصيات السياسية العراقية التي ادت دوراً كبيراً في الحياة السياسية العراقية ، سواء أكان هؤلاء من أركان الحكم العراقي في العهد الملكي والعهود اللاحقة ، أم كانوا من أركان المعارضة السياسية العراقية. وإذ يحتل عبد الإله بن علي ونوري السعيد وصالح جبر وعبد المحسن السعدون وسعيد قزاز وخليل كنه والجمالي والسويدي ومرجان ومولود مخلص ورشيد عالي الكيلاني وأحمد حسن البكر وصدام حسين ، موقع الصدارة في قائمة النخبة الحاكمة على سبيل المثال لا الحصر ، سيحتل محمد جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الفتاح إبراهيم وحسين جميل ويوسف سلمان يوسف (فهد) وكامل قزانجي وعزيز شريف وملا مصطفى البارزاني وإبراهيم أحمد ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي وصديق شنشل وحسين الرضي (سلام عادل) والحيدري والعبلي ، وعبد الكريم قاسم والمهداوي ووصفي طاهر وماجد محمد أمين وفؤاد الركابي وعبد الخالق السامرائي ، على سبيل المثال لا الحصر ، الصدارة في قائمة الشخصيات السياسية المعارضة في العراق وبعضها شارك في الحكم أيضاً. كما لا يمكن أن يمر تاريخ العراق من دون ذكر الدكتاتور عبد السلام محمد عارف وأحمد حسن البكر وصدام حسين وعلي حسن المجيد مثلاً. ولم يكن هذا الدور الذي اداه كل طرف بإرادته حسب ، بل وبسبب الأوضاع التي سادت البلاد في القرن العشرين. فلا يمكن أن يؤخذ على إنسان وقف في صف المعارضة العراقية على امتداد عمره الطويل ، مع استيزار لمرة واحدة مثلاً ، أنه كان يرغب في المعارضة من أجل المعارضة ، إذ أن مثل هذا التفسير للواقع النضالي لقوى المعارضة يجانب الحقيقة والصواب. وهذا ما وقع فيه السيد فاضل الجلبي في موقفه من الراحل الأستاذ كامل الجادرجي.

كتب الدكتور فاضل الجلبي منتقدا الأستاذ كامل الجادرجي بما يلي : " وهكذا قضى الجادرجي حياته السياسية بالمعارضة السياسية من أجل المعارضة من دون أن يسهم بأي مساهمة ايجابية في العملية السياسية في العراق لا في العهد الملكي ولا الجمهوري ..." (خط التشديد من عندي ، ك. حبيب) . هذا القول ليس فقط غير منصف وغير واقعي ، بل متحيز ومتحامل ومحاولة يائسة للإساءة المباشرة لمن لعب دوراً إيجابياً كبيراً في السياسة العراقية وفي النضال من أجل الحرية والديمقراطية في العراق.

لم يكن السياسي كامل الجادرجي شخصية سياسية يمثل نفسه فقط ، برغم امتلاكه للاستقلالية الفكرية والسياسية ، سواء حين كان عضواً في قيادة جماعة الأهالي أم حين كان على رأس الحزب الوطني الديمقراطي ، بل كان ولفترات طويلة من حياته السياسية يمثل فكراً وبرنامجاً وحزباً سياسياً ، سواء أكان ذلك قبل أو بعد التحاقه بجماعة الأهالي ، أم في الفترة التي أعقبت تشكيل الحزب الوطني الديمقراطي. وكان لهذا الحزب برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي والتعليمي والثقافي على الصعيد الداخلي ، إضافة إلى احتواء البرنامج على أهداف الحزب في السياسة العربية والإقليمية والدولية على الصعيد الخارجي. وكأي حزبي ديمقراطي يفترض أن يلتزم بما يتقرر في الحزب في الموقف من الحكومة وبرنامجها وسياساتها. وقد شارك الحزب الوطني الديمقراطي بأكثر من وزير في الحكومات التي تشكلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية حين توفرت فرصة لذلك ، أو حين شارك الحزب الوطني الديمقراطي في حكومة قاسم وكان يتمنى أن يتم التغيير والتحول من القيادة العسكرية إلى القيادة المدنية في الحكم. وحين فقد الأمل بذلك ، قرر اتخاذ موقف المعارضة للحكم وعدم المشاركة فيه ، ولكنه لم ينشط للإطاحة بنظام حكم قاسم ، وبقي يمارس النقد أينما تسنى له ذلك. ولكي يبرهن الدكتور الجلبي على أهمية ما اتخذه قاسم من إجراءات من جهة ، والبرهنة على معارضة الجادرجي الدائمة لقاسم بالرغم من كل تلك الإنجازات من جهة ثانية ، أورد المقطع التالي:

" عينا الجادرجي لم تر جوانب ايجابية كثيرة في حكم عبد الكريم قاسم ففي الوقت الذي انصف الفقراء سكنة الصرائف المسحوقين اجتماعيا غضب فقد وفر الاجواء والتشريعات لخدمة وتشجيع البرجوازية الوطنية الصناعية والتجارية. ان بناء مدينة الثورة وإنقاذ الفقراء بمنحهم بيوتاً ومدارس ومستشفيات تجعل منهم بشرا بعد ان كانوا يعيشون دون البشر وجعل منهم قوة عاملة فعالة في التطور الاقتصادي والاجتماعي، ان ذلك البناء يمثل انقلاباً اجتماعياً بجانب الغاء الاقطاع وبنفس الوقت اصدر الكثير من التشريعات لتشجيع الصناعة والتجارة خاصة عن طريق تعريق الشركات والبنوك وشركات التأمين الاجنبية وطرح اسهمها للجمهور لاجل الاكتتاب الفردي وتقديم التسهيلات المصرفية بحيث حدثت طفرة اقتصادية كبيرة خلال السنوات الاربع التي سبقت مأساة ٨ شباط ,١٩٦٣ هناك امور ايجابية كثيرة في ذلك العهد لم تكن تهم الجادرجي الذي لم يساهم باي عمل بنائي من اجل المصلحة الوطنية سوى رفع شعار الديمقراطية الفارغ من محتواه من دون ان يكون هو ديمقراطي في سلوكه كما اوضحت في مقالات الحياة آنفة الذكر. قبل اكثر من سنيتين. علي العكس من ذلك فإنه بسلوكه السلبي ومطالباته التعجيزية البعيدة عن الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي ومهاجمته العهدين الملكي والجمهوري القاسمي دون تفريق بين ما هو ايجابي وسلبي فيهما، ادى الجادرجي دوراً تخريبياً في الحياة السياسية في العراق ما ساهم بصورة كبيرة في انهيار البلد ووصوله إلى المستنقع الحالي" .

ليس هناك من إنسان منصف يرفض ما قام به قاسم من إجراءات كثيرة في هذا الاتجاه ، بما في ذلك القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الخاص بالأراضي التي استعيدت من شركات النفط الأجنبية ، لأن الجلبي كان ضد هذا القانون ، كما أن الجادرجي لم يكن ضد تلك الإجراءات. ولكن الجلبي ، وهو يدرك لماذا كان الجادرجي ضد ما كان يجري في البلاد ، إلا أنه يتغافل عن كل ذلك ويقلب القضية كأي مشوه للمواقف ، حين كتب عن الجادرجي أنه لم يفعل شيئاً إيجابياً " .. سوى رفع شعار الديمقراطية الفارغ من محتواه من دون أن يكون هو ديمقراطي في سلوكه". ألا يحق لنا أن نسأل: لماذا عارض الجادرجي المسألة المركزية في حكم قاسم ، وليس تلك الإجراءات السياسية الصائبة؟ لقد عارض الجادرجي جملة من المسائل في فترة حكم قاسم التي أدت كلها في المحصلة النهائية إلى سقوط قاسم في انقلاب دموي شرير ، وهي:

١- رفضه التحول إلى دولة تستند إلى دستور ديمقراطي علماني وحياة برلمانية حرة ونزيهة ، دولة مؤسسات وقانون. وبالتالي ، توقف قاسم عن استكمال مهمة وضع الدستور الدائم للبلاد وتوقف عن التقدم وعن حالة الركود التي سبقت الانقلاب.

٢- رفض قاسم تسليم الحكم إلى المدنيين وتحديد فترة للانتقال وضمان التطور السلمي والديمقراطي للبلاد. وبالتالي ، واصل قاسم الحكم بقيادته ولم يتخل عن ملابسه العسكرية حتى يوم اغتياله من قبل قادة الانقلاب الجبناء.

٣- لم يصدر قاسم تلك التشريعات في ضوء دستور ديمقراطي دائم للبلاد من أجل تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية وبعيداً عن القرارات الفردية والعفوية والمزاجية أو الإرادة الذاتية.

لقد كان قاسم إنساناً وطنياً ونزيهاً وصادقاً مع عقليته وأسلوب تفكيره ، ولكن ليس مع ما يحتاجه الواقع العراقي حينذاك لإرساء أسس التقدم والتطور وبناء حياة ديمقراطية دستورية. لم يرس قاسم أسس نظام ديمقراطي في البلاد ولم يضع اللبنات الضرورية لمثل هذا النظام ، بل اتخذ إجراءات طيبة ومهمة ولكنها تبخرت في لحظات ، بسبب غياب الأساس المادي الذي تستقر عليه تلك السياسات والإجراءات ، أي نظام حكم دستوري وديمقراطي.

لم يكن كامل الجادرجي وحده يطالب بذلك ، بل كانت معه الكثير من القوى السياسية العراقية ، بمن فيها الحزب الشيوعي العراقي ، الذي طرح منذ البدء أهمية وضرورة إقامة حكم مدني دستوري وديمقراطي برلماني ، ولكن في خضم الأحداث والصراعات هيمنت الرغبة في تحقيق المكاسب للناس على القضية المركزية في حكم قاسم ، على مخاطر الفردية في الحكم وعلى مجمل الوضع في البلاد ، إذ كان أكبر مكسب للمجتمع قد تحقق ، لو كان قاسم قد أرسى أسس النظام السياسي الديمقراطي في العراق.

لم يكن السياسي كامل الجادرجي شخصية سياسية يمثل نفسه فقط ، برغم امتلاكه للاستقلالية الفكرية والسياسية ، سواء حين كان عضواً في قيادة جماعة الأهالي أم حين كان على رأس الحزب الوطني الديمقراطي ، بل كان ولفترات طويلة من حياته السياسية يمثل فكراً وبرنامجاً وحزباً سياسياً ،

شارع الرشيد